

## الحلقة (٢٧)

وحديثنا نبدأ به في هذا اليوم بحديث عن صفة الصلاة.

عن نعيم المجرم قال: "صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه فقرأ {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} ثُمَّ قرأ بأَمِّ الْقُرْآنِ حتى إذا بلغ قوله {وَلَا الضَّالِّينَ} قال (آمين)، ويقول كلُّما سجد وإذا قام من الجلوس: الله أكبر، ثُمَّ يقول إذا سَلَّمَ: والذي نفسي بيده إنِّي لأشبهكم صلاةَ برسول الله صلى الله عليه وسلم". قال الحافظ ابن حجر رواه النسائي وابن خزيمة.

### درجة الحديث:

اختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه، وقد ذكره البخاري تعليقاً، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "أخرجه ابن حبان وابن خزيمة والنسائي وهو أصح حديث ورد في الباب، وأعله الزيلعي" وأجاب ابن حجر عَمَّن قال إن غير نعيم رواه بدون ذكر البسمة فالجواب: "أن نعيماً ثقة فتقبل زيادته"، ونقل النووي في المجموع تصحيحه وثبوته عن الدارقطني وابن خزيمة والحاكم والبيهقي. وسُئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث فقال: اتفق أهل الحديث على أنه لم يثبت في الجهر بالفاتحة حديث صريح.

فستنتج من هذا أن هذا الحديث فيما يظهر من كلام الأئمة في هذا الباب أنه لا يقل عن درجة الحسن.

ولعل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ورحم الله الجميع عن هذا الحديث، عندما قال: "أنه لم يثبت بالجهر بالفاتحة حديث صريح" يكون حمل هذا الحديث على أنه ما كان جهرًا بالبسمة أو كان الجهر فيه تابعاً للقراءة، فإن كانت سرّاً فسرّاً، وإن كانت جهرًا فجهرًا، فهنا قول شيخ الإسلام: "لم يثبت بالجهر بالفاتحة" لعله محمول فيما يظهر في الجهر بالبسمة، وإلا فالجهر بالفاتحة وردت في أحاديث صحيحة في مواطنها التي يُسن فيها الجهر بالقراءة، كما في الركعتين الأوليين من صلاتي المغرب والعشاء وكذلك في صلاة الفجر، فكما قلنا لعل الحديث كما قلنا لا ينزل عن درجة الحسن، والحسن كما نعلم هو حُجة كالصحيح، إلا إنه لو تعارض مع صحيح قُدِّم الصحيح عليه.

### أما الألفاظ الواردة في النص:

فعندنا اسم الراوي: طبعاً هو نعيم لا خلاف فيه، ونعيم: بضم النون وفتح العين، وهو مُصَغَّر، ولكن الخلاف في المجرم، وقد ضُبط اسمه على وجهين:

الوجه الأول: المجرم: تكون بضم الميم الأولى وسكون الجيم وكسر الميم الثانية المتصلة بالراء من غير تشديد (المجرم) هكذا.

الوجه الثاني: ويقال أنها تُشَدَّد الميم الثانية، الأولى على حالها، وإنما تُشَدَّد الميم الثانية فيقال المجرم

فتحرّكت الجيم وشدّدت الميم المتصلة بالراء فتكون المُجَمَّر، وذُكر هذان الضبطان في اسم أو لقب نُعِيم أنه المُجَمِّر أو المُجَمَّر، ذكر الضبطان في اسمه هذا، والمعنى لعله واحد. ونُعِيم المُجَمِّر أو المُجَمَّر هو مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد سمع من أبي هريرة رضي الله عنه وغيره.

**وأما سبب تلقيبه بالمُجَمِّر:** قالوا لأنه أمر أن يُجَمَّر مسجد المدينة كل يوم جمعة ضحى النهار، فسمي المُجَمِّر أو المُجَمَّر بناء على هذا.

والمراد أن يأتي جمر إلى المسجد يُوضع عليه بخور رائحته طيبة للمسجد، فهو من باب تطيب المسجد، هذا فيما ذُكر من سبب التسمية والله أعلم.

**ألفاظ الحديث: لعل من الألفاظ هنا:**

أم القرآن: تقدم معنا في حلقات سابقة هي الفاتحة وهي سورة الحمد. (الحمد لله رب العالمين) وهي السبع المثاني كما ذكر في اسم هذه السورة العظيمة.

**الأحكام المُستنبطة في هذا الحديث:**

١- ظاهر الحديث يدل على إن قلنا على مشروعية أو استحباب الجهر بالبسملة في أول القراءة الصلاة. والصنعاني قال: "هو أصح حديث ورد، وقد بَوَّب النسائي في سننه فقال: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم"، وتقدم معنا كلام العلماء في درجة هذا الحديث، فعلى من اعتدّ بالحديث قال يستحب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ولكن على ما يظهر من مجموع النصوص أنه لا يُستمرّ عليها، أي لا يُستمرّ القارئ بالجهر بالبسملة، وسنذكر خلاف العلماء في هذه المسألة. فاختلف العلماء في البسملة بعد أن أجمعوا على أن البسملة بعض آية من سورة النمل، وأما الخلاف في مشروعية القراءة في الصلاة؛ فذهب الأئمة الثلاثة إلى ذلك، ويقصد بالثلاثة هنا: أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وأما الإمام مالك فإنه لا يرى مشروعية قراءتها في الصلاة المكتوبة لا سراً ولا جهراً.

فالذي يظهر والله أعلم أن القول الأول هو أشهر وأوضح وأرجح وأوفق للأدلة في هذا، في أن البسملة تشرع أن تُقرأ في الصلاة قبل الفاتحة فتكون في الصلاة السرية سرية وفي الجهرية يُجهر بها، وإن أسرّ بها فلعل هذا هو الأكثر مما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أي في الصلاة الجهرية أي لا يجهر بها. وقد جاءت النصوص أنه يستفتح بالحمد بـ {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، وتحمل بعضهم ذلك على أنه ما كان يُسمعهم قبل هذا شيئاً، فمعنى ذلك أن البسملة كان يُسرّ بها صلى الله عليه وسلم.

أيضاً اختلف العلماء في قراءتها في الصلاة هل هي واجبة أو ليست واجبة؟

فذهب الإمام أبي حنيفة والإمام أحمد إلى أن قراءتها سُنة لا تجب، وذلك عندهم أنها ليست آية من الفاتحة.

فإذا ما قالوا بوجوبها، ولو ثبت عندهما ومن أخذ بقولهما أنها من الفاتحة ما تركوها مطلقاً، ولا قالوا بأنها لا تجب، فإذا كانت من الفاتحة فقراءة الفاتحة في الصلاة واجبة، وقد تقدم معنا من قبل أنها ركن من أركان الصلاة ويجب أن يأتي المصلي بآياتها كاملة وبكلماتها كاملة وبحروفها كذلك كاملة، ويأتي بها أيضاً غير ملحونة وخصوصاً اللحن المغير للمعنى.

فلو كانت من الفاتحة لقالا بوجوبها، فإذا هذا هو التعليل في كونهما لم يقولوا بالوجوب وقالوا بالسنية أنها لم يثبت عندهم أنها من الفاتحة.

**وذهب الإمام الشافعي** إلى وجوبها في الصلاة، واختلاف العلماء في هذه المسألة إنما مرده اختلاف الآثار في هذه المسألة.

وما ذهب إليه الشافعي هو مذهب طائفة من الصحابة والتابعين، ودليلهم هو ما روى النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه: **(أنه صلى فجهر في قراءته في البسمة، وبعد ما فرغ قال: إني لأشبهكم صلاتاً برسول الله صلى الله عليه وسلم)** وهذا حديث نُعيم الذي بين أيدينا.

فإذاً من هذا أخذ الشافعي وغيره أنها واجبة، وسيأتي معنا الجهر.

### **إذا تقدم معنا في البسمة آمران:**

**الأول:** مشروعية قراءتها في الصلاة.

**الثاني:** هل هي واجبة أو غير واجبة؟ والخلاف في هذا.

### **ثم تأتي مسألة ثالثة في البسمة وهي: الجهر بالبسمة، هل يجهر بها أم لا؟**

فمذهب الجمهور على أنه لا يُجهر بها، وهذا مروى عن الخلفاء الراشدين ومذهب السلف والخلف، ولعل هذا القول هو أرجح القولين في هذه المسألة أن الجهر بالبسمة لا يُدأوم به ولا يجهر بها.

ومما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول "المدأومة على الجهر بها بدعة مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم" فإذاً لا يجهر وإن جهر أحياناً لكنه لا يستمر على الجهر بها، وهذا هو كما قلنا أرجح الأقوال في هذه المسألة.

### **وأما الخلاف في البسمة هل هي من الفاتحة أو ليست من الفاتحة؟**

فذكر العلماء في هذا أقول لعل ما هو مشهور من مذهب الإمام أحمد وغيره من الأئمة: أن البسمة أي قول "بسم الله الرحمن الرحيم" ولفظ البسمة بهذا، عندما قالوا البسمة هي كلمة منحوتة من مجموع قولنا "بسم الله الرحمن الرحيم" فيقال البسمة.

فقالوا أن هذه الآية ليست من الفاتحة، ودليلهم ما ثبت في الصحيح في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث القدسي: **(قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فإذا قال الحمد لله رب العالمين، قال الله: حمدي عبدي).**

فإن قيل إذا لم تكن من الفاتحة، فالمعلوم من الفاتحة -وهذا قول يقال- أن الفاتحة الموجودة الآن في

المصحف سبع آيات، فكيف توزع السبع الآيات على الفاتحة إذا أخرجنا البسملة منها؟ لأن في المصحف موضوع لها رقم واحد في سورة الفاتحة.

فعلى أنها ليست من الفاتحة، ليست آية من الفاتحة، التقسيم يكون على النحو التالي:

فقول: { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } هذه الآية الأولى، { الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ } هذه الثانية، { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ } هي الثالثة، { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } هذه الرابعة، { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } تكون الخامسة، { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } هذه السادسة، { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } تكون السابعة.

هذا التوزيع كما ذكر الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى، قال هو المطابق للمعنى واللفظ. أما مطابقته للفظ: يقول رحمه الله تعالى: "فإننا إذا وزعنا الفاتحة على هذا القدر، صارت الآيات متناسبة ومتقاربة -أي من حيث الطول والقصر- لكن إذا قلنا { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } هذه الآية السادسة، ثم قلنا بعد ذلك { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } صارت هذه السابعة طويلة لا تتناسب مع الآية السابقة".

فإذاً التناسب اللفظي أن تكون { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } آية، وتأتي الآية السابعة { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } فهنا تناسق في الألفاظ أي بألفاظ الآيات.

وأما التناسق المعنوي: فالله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي الذي يرويه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه: (يقول عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال: الحمد لله رب العالمين، قال حمدي عبدي، وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال أثنى علي عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين، قال: **مجدني عبدي**)، فهذه ثلاث آيات كلها لله سبحانه وتعالى.

(فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال: هذا بيني وبين عبدي) فكأن هذه الآية هي المنتصف، وفي هذه الآية كأن الآية أيضاً نفسها من حيث المعنى منقسمة، فالشطر الأول من الآية { إِيَّاكَ نَعْبُدُ } لله سبحانه وتعالى، و{ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } كأنها أيضاً للعبد، فتكون هذه الآية هي المنتصف، فإذا تقدمها ثلاث آيات، ويكون بعد ذلك أن يقتضي أن تكون النصف هذه الآية، وتكون الرابعة والخامسة هي قول الله تعالى: { اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } هذه الآية تكون الخامسة، { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } هي السادسة، { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } هي السابعة.

فإذا صار عندنا الخامسة والسادسة والسابعة هذه للعبد كما بين الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي، فهذه كما جاء في الحديث (هذا لعبدي ولعبدي ما سأل)، فإذا هذه للعبد، فثلاث قبل { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } لله سبحانه وتعالى، وثلاث بعدها للعبد.

فإذاً المعنى هنا أيضاً كذلك متناسب، فيصير متناسب تناسباً معنوياً، فإذاً هذا القول في البسملة أو في كونها تعد من الفاتحة أو ليست من الفاتحة.

**مما دل عليه هذا الحديث حديث نعيم بين أيدينا:**

٢. استحباب قول آمين للإمام ماداً بها صوته، وأيضاً عندما يقول آمين يكون أيضاً كذلك للمأموم وقد جاء النص فيه، فإذا كلمة "آمين" يقولها الإمام والمأموم والمنفرد، ويؤيد أنها كذلك يقولها الإمام: ما رواه الحاكم والبيهقي وصحاه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بلغ {وَلَا الضَّالِّينَ} يقول: آمين يمدّ بها صوته حتى يُسمع أهل الصف الأول، فيرتج المسجد)، يعني النبي صلى الله عليه وسلم يقولها ثم يقولها المأمومون كذلك بعده. والتأمين هذه اللفظة ليست من الفاتحة، ومعناها: استجب يا رب، لأنه تقدمها في الفاتحة دعاء {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}، إذاً هنا يطلب العبد الهداية والاستقامة على الطريق الصحيح الواضح المؤدي إلى مرضات الله سبحانه وتعالى.

**وهذا الصراط تقدم معنا الإشارة إليه هل هو القرآن؟ هذا قول، هل هو النبي صلى الله عليه وسلم؟ هذا قول، هل هو الحق؟ هذا قول.**

ولا مانع من أن يكون يحتمل هذه الأمور الثلاثة جميعها، فكل ذلك وارد، فالقرآن صراط الله المستقيم، النبي صلى الله عليه وسلم كذلك، الحق هو كذلك، فإذا تكون محتملة لهذه المعاني الثلاثة. فالعبد يسأل الله سبحانه وتعالى هذا، ثم يقول بعد ذلك سواء كان الإمام أو يقول المأموم بعد الإمام كذلك: (آمين)، بمعنى استجب يا رب، فإذا ليست من الفاتحة. والتأمين هو طابع الدعاء، أي يختم به الدعاء، ومعناه الاستجابة أن يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يستجيب من عبده ما دعاه به.

لهذا يُستحب أن يقف المصلي أو القارئ عند قول {وَلَا الضَّالِّينَ} يقف قليلاً ليفصل بين القرآن وما هو ليس من القرآن، وهذه الجملة هذه ليست من القرآن، فلا يصلها بالقرآن.

٣. **في الحديث أيضاً** مشروعية تكبير الانتقال، ولعل هذا الكلام أو مشروعية الانتقال نأتي إليه في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو أيضاً من ضمن ما قرر في هذا المنهج، وهو في هذا الحديث أوضح وأشهر، فالحديث في التكبير أيضاً:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة، يُكَبِّرُ حين يقوم، ثُمَّ يُكَبِّرُ حين يركع، ثم يقول "سمع الله لمن حمده" حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم "ربنا ولك الحمد"، ثم يُكَبِّرُ حين يهوي ساجداً، ثم يُكَبِّرُ حين يرفع رأسه، ثم يُكَبِّرُ حين يسجد، ثم يُكَبِّرُ حين يرفع، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويُكَبِّرُ حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث إذاً في الصحيحين فلسنا بحاجة إلى بيان درجته.

**من الألفاظ الواردة في الحديث:**

من الألفاظ الواردة في هذا قول: **سمع الله لمن حمده** المراد بها: أجاب الله من حمده متعرضاً لشوابه، والدليل على صحة هذا المعنى: الإتيان باللام في قوله (**لمن حمده**) ولو كان السماع على بابه لقال: **سمع الله من حمده**.

فإذا السماع هنا لمن سأل الله سبحانه وتعالى أو لمن حمد الله وأثنى عليه، فالله يسمع هذا، ويقول العبد (**سمع الله لمن حمده**) فيقولها العبد متعرضاً لشواب الله سبحانه وتعالى.

لفظ **صُلبه**: حين يقيم أو حين يرفع صلبه من الركوع، **الصُلب**: المراد به الظهر، أي حين يرفع ظهره من الركوع، أي حين يعتدل، ففي حال الاعتدال أو حال الانتقال يقول **سمع الله لمن حمده** وهو في الحركة.

كلمة (**ربنا ولك الحمد**): في هذا دعاء واعتراف، ربنا استجب لنا ولك الحمد، هذا بإثبات الواو فيقال بهذه الصيغة (**ربنا ولك الحمد**)، وتقال أيضاً بدونها، يقال (**ربنا ولك الحمد**) ويقال: (**ربنا لك الحمد**)، ويقال: (**اللَّهُمَّ ربنا ولك الحمد**) ويقال: (**اللَّهُمَّ ربنا لك الحمد**) هذه أربع صيغ في هذه الجملة أو في هذه العبارة تقال أو يقولها المصلي في صلاته بعد أن يرفع من ركوعه.

فإذا جاء بالواو فمعناها: الدعاء والاعتراف، وكأن المصلي عندما يقولها، يقول ربنا استجب لنا ولك الحمد على هذه الهدية التي جعلتها لنا، هذا فائدة الواو هنا.

وأكمل العبارات كما ذكر بعض العلماء أن يقول **اللَّهُمَّ ربنا ولك الحمد**، فإن أنقص **اللَّهُمَّ** أو **الواو**، أو الاثنتين صح ذلك في هذا المقام، وقد جاءت فيها روايات بهذا.

### أيضاً من الألفاظ الواردة:

قوله (**يهوي**): **هوى** بالفتح من باب يهوي من باب ضرب يضرب، ومعنى ذلك إذا هبط وانحط من أعلى إلى أسفل، **هوى**: أي انحط من أعلى إلى أسفل، وهذا أيضاً يكون في وضع المصلي أنه في حال صلاته بعد الرفع من الركوع يكون قائماً ثم ينحط إلى الأرض فإذا **هوى** إلى الأرض، فهذا معنى هذه العبارة "يهوي حين يهوي ساجداً": أي كان قائماً ثم انحط إلى الأرض ساجداً، وهذا معنى الهوي.

### من الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

**الحكم الأول:** دل الحديث على مشروعية تكبيرات الانتقال بين الأركان في هذه المواضع كلها، عدا التسميع عند الرفع من الركوع.

فإذا كُمل الانتقالات من الصلاة بينها تكبير ما عدا الرفع من الركوع ففيه التسميع قول: (**سمع الله لمن حمده**)، وهذه التكبيرات تختلف عن التكبيرة الأولى حين يدخل في الصلاة، فالتكبيرة الأولى هي أساس الصلاة فبدونها لا يدخل في صلاته، ولذلك عدّها العلماء رُكناً أي تكبيرة الإحرام، تكبيرة الإحرام رُكن من أركان الصلاة لا تصح الصلاة بدونها، وهي في أول الصلاة، فلو لم يكبر في أول صلاته، ثم تذكر بعد ذلك: كبر واستأنف صلاته، لأن ما قبلها لم يكن داخل في الصلاة، فإذا كبر

وشرع في الصلاة من جديد لأن ما قبل التكبيرة لا يُعتد به.  
هذه المسألة الخلاف في مشروعية تكبيرات الانتقال، هل هي في الفرض والنقل وبين الوجوب وغير  
الوجوب؟ هذا فيه خلاف للعلماء، لعل الوقت لم يسعفنا أن نأتي إليه.